

# القاهرة تشيد شبكة مصالح تجمع الفلسطينيين وإسرائيل

## الغاز وقود يبقى على دفاء العلاقات المصرية - الإسرائيلية

تفرض التحولات في المنطقة استحداث أدوات مبتكرة لحل القضايا، وهو ما تقوم به مصر حاليا من خلال تشبيك أكبر للمصالح الاقتصادية بين الفلسطينيين وإسرائيليين على أمل أن يمهّد ذلك مستقبلا إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

القاهرة - تسعى مصر إلى توظيف الحوافز الاقتصادية لدعم جهود تنشيط المفاوضات المجددة منذ سنوات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخلق شبكة من المصالح المتنامية بين الأطراف الثلاثة. وكشفت زيارة وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا للضفة الغربية، مؤخرا عن جانب معتبر من هذا التوجه، حيث جرى التوقيع على مذكرة تفاهم لتطوير حقل غاز في قطاع غزة والبنية التحتية اللازمة.

كما اتفقت مصر وإسرائيل على بناء خط أنابيب جديد للغاز بين حقل ليفيathan البحري في شرق المتوسط، وربطه بوحدات إسالة الغاز الطبيعي في شمال مصر، بهدف زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا.

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ "العرب"، أن التحرك المصري يحظى بدعم إقليمي ودولي، ويمنح دفعة لفتح النوافذ السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حتى إذا جاء وقت انطلاق محادثات السلام تكون البيئة قادرة على استيعاب التحرك الجديد.

تعاون محتمل، وهي فكرة تجد دعما من السعودية أيضا. وتوسع الحكومة الإسرائيلية إلى تنويع التعاون مع الدول العربية في ظل ما يمكن أن تجده من كوابح على صعيد تطوير العلاقات مع الدول التي انخرطت معها في اتفاقيات "أبراهام".

وتعمل إسرائيل على حجز مكان بارز لها في منتدى غاز شرق المتوسط عبر الاستفادة من المساحات الاقتصادية المشتركة مع مصر في هذا المجال، فالمنتدى بات مفتوحا على دول عربية وأوروبية، ويمكن أن يصبح ركيزة لتعاون استراتيجي واعد بين دوله، ولا تريد إسرائيل أن تكون بعيدة عنه.

وقال الخبير المصري في شؤون الطاقة رمضان أبو العال، إن التحرك المصري يصب في مصلحة الفلسطينيين عموما، لأن قطاع غزة مثلا يعاني قصورا في احتياجاته من الغاز والكهرباء، ويحل الخطوة المصرية مشكلة جزئية.

وأوضح لـ "العرب"، أن الخطوة تمثل مكسبا سياسيا لإسرائيل، حيث يُظهر المسؤولون فيها أنهم حريصون على مساعدة الشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته وتقويض المعلومات المنتشرة حول مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وفرض الحصار.

وتتجه مصر وإسرائيل نحو إنشاء بنية تحتية للطاقة مترابطة وقوية في منطقة شرق المتوسط لتعظيم موارد واحتياطيات الغاز في المنطقة، وناقشتا توريد الغاز الطبيعي للفلسطينيين، في وقت جرت فيه محادثات مع قطر لتزويد قطاع غزة بالغاز.

وأعلن رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة محمد العمادي الجمعة الماضي عن اتفاقية بين شركة "ديلك" الإسرائيلية والدوحة وفلسطين تتعلق بشراء الغاز من حقل "لافيتان" بإسرائيل لمحطة توليد الطاقة في غزة، على أن تقوم قطر بالساعدة في تمويل تمديد الأنابيب في البحر على الجانب الإسرائيلي.

وعلمت لـ "العرب" أن العمل على توفير موارد للعمل في حقل غزة، يقللان من التأثير الاقتصادي لقطر في الأراضي الفلسطينية، والذي تستخدمه سياسيا في مساندة حركة حماس التي تحكم سيطرتها على غزة.

وقالت مصادر فلسطينية لـ "العرب"، إن قيادات محسوبة على حماس أبدت

وتضرب القاهرة بتحرّكها على مستوى الغاز عدة عاصف، أهمها تدفئة علاقاتها "الفاترة" مع تل أبيب، بعد عزم الأخيرة الاستفادة من ملف التطبيع الذي ظهرت تجلياته مع عدد من الدول العربية ولم تكن مصر مرتاحة لتدابيرها، وتخشى من انعكاساته على دورها المحوري في القضية الفلسطينية.

وقال متابعون إن التوقيع على اتفاقيتين مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد، يؤكد التزام بين المسارين على المستويين الاقتصادي والسياسي، ويوحى بأن التحرك جزء من تفاهات غير معلنة بين الجهات الثلاث ومن خلفها قوى دولية تعمل على تطوير العلاقات المشتركة.

وأضاف المتابعون أن مصر تريد تهيئة الأجواء أمام المفاوضات السياسية والعودة إلى فكرة التعاون الإقليمي لوضع القضية الفلسطينية على الطاولة، باعتبارها ركيزة رئيسية يقوم عليها أي

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو



المرحلة تفرض أدوات مبتكرة

مستوى المعيشة لهم، كما يوظفها بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في حملته الانتخابية عبر استقطاب أصوات من ذوي الأصول الفلسطينية.

وذكرت صحيفة "يديعوت احرونوت" أن نتانياهو حث السلطة الفلسطينية على تشجيع عرب إسرائيل للتصويت لصالحه.

المقبل، وتلك التي يدخلها رئيس الوزراء الإسرائيلي للمرة الرابعة في مارس المقبل، ويستطيع كل طرف تسخيرها بالطريقة التي تدعم موقفه.

ويمكن للرئيس الفلسطيني محمود عباس توظيف ملف الغاز للتأكيد على أن وجوده على رأس السلطة يضمن الحصول على موارد جديدة للمواطنين وتحسين

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

مباشر لتجنب الصدام مع القاهرة، وركز على حصة غزة من موارد الغاز الجديدة، بما يوحي أنها تريد الحصول عليها وتوزيعها بمعرفة.

ويبدو أن تحرك مصر باتجاه السلطة الفلسطينية وإسرائيل في توقيع واحد يصب في خزينة الانتخابات التي تستعد لها الأراضي الفلسطينية بدءا من مايو

## محاكمة موظف في المكتب الإعلامي لميركل بتهمة التجسس لحساب مصر

المنظمة مع أعضاء من السفارة المصرية ورفض عقد اجتماعات أخرى".

ووفقا لبيانات الادعاء العام، كان المتهم في السنوات الثلاث الأخيرة من عمله على اتصال دائم مع رجل معتمد كاستشار في السفارة المصرية في برلين، والذي يُشتبه في أنه كان موظفا لدى المخابرات العامة المصرية.

وقال محقق كشاهد أول في القضية، إنه لم يتم العثور على منح مالية من نطاق السفارة المصرية لدى المتهم.

ومن بين أمور أخرى، يُشتبه في أن المتهم كان يقدم ملاحظات إعلامية عامة حول السياسة الداخلية والخارجية الألمانية وحول الأخبار المتعلقة بمصر في الإعلام الألماني لمختلف موظفي المخابرات العاملين في السفارة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، يُشتبه في أنه حاول دون جدوى الظفر بمرترجم يعمل في مكتب اللغات بالبرلمان الألماني كمصدر له.

وبحسب بيانات الادعاء العام، فقد شعر الرجل "بالارتياح من اللقاءات

البرلين - بدأت في برلين الثلاثاء محاكمة موظف مصري - ألماني في المكتب الإعلامي للمستشارة أنجيلا ميركل، وذلك للاشتباه في أنه يتجسس منذ سنوات لحساب الاستخبارات المصرية.

وأعلن محامي المتهم في مستهل المحاكمة أن موكله أمين ك (66 عاما) قد يدلي ببيان اعتراف في الجلسة الثانية من المحاكمة الأربعاء.

وبحسب بيانات الادعاء العام، فإن الجاسوس المشتبه به، وهو مواطن

البرلين - بدأت في برلين الثلاثاء محاكمة موظف مصري - ألماني في المكتب الإعلامي للمستشارة أنجيلا ميركل، وذلك للاشتباه في أنه يتجسس منذ سنوات لحساب الاستخبارات المصرية.

وأعلن محامي المتهم في مستهل المحاكمة أن موكله أمين ك (66 عاما) قد يدلي ببيان اعتراف في الجلسة الثانية من المحاكمة الأربعاء.

وبحسب بيانات الادعاء العام، فإن الجاسوس المشتبه به، وهو مواطن

## الخرطوم ترفض شرط أديس أبابا لحل أزمة الحدود

الخرطوم - رفضت السلطة الانتقالية في السودان الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها شرقي البلاد في نوفمبر الماضي، وهو شرط طالبت به أديس أبابا لبدء مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين.

ويصر مراقبون أن موقف الخرطوم كان متوقفا، حيث يعتبر السودان تلك الأراضي تقع ضمن سيادته، وأن أي تراجع لن يكون مقبولا سياسيا أو شعبيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية منصور بولاد "موقفنا هو عدم الانسحاب من الأراضي التي تم استردادها في منطقة (الفضة) على الحدود الشرقية، هي أراض سودانية بموجب اتفاقية 1902".

وأضاف "انتشار الجيش السوداني على الشريط الحدودي مع إثيوبيا قرار نهائي لا رجعة فيه، وهو قرار مشروع ومدعوم بالقوانين والأعراف الدولية".

وأوضح أن "السودان غير مطالب بالقيام بأي إجراءات لإنبات ملكيته لتلك الأراضي (...) الطرف الذي يدعي ملكية الأراضي (في إشارة إلى إثيوبيا) عليه أن يثبت ذلك".

وتشهد العلاقات السودانية الإثيوبية توترا على خلفية قيام الجيش السوداني في 6 نوفمبر الماضي بالتوسع شرق البلاد، ضمن أراض كان يستغلها مزارعون إثيوبيون، واعتبرت أديس أبابا

الخرطوم - رفضت السلطة الانتقالية في السودان الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها شرقي البلاد في نوفمبر الماضي، وهو شرط طالبت به أديس أبابا لبدء مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين.

ويصر مراقبون أن موقف الخرطوم كان متوقفا، حيث يعتبر السودان تلك الأراضي تقع ضمن سيادته، وأن أي تراجع لن يكون مقبولا سياسيا أو شعبيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية منصور بولاد "موقفنا هو عدم الانسحاب من الأراضي التي تم استردادها في منطقة (الفضة) على الحدود الشرقية، هي أراض سودانية بموجب اتفاقية 1902".

وأضاف "انتشار الجيش السوداني على الشريط الحدودي مع إثيوبيا قرار نهائي لا رجعة فيه، وهو قرار مشروع ومدعوم بالقوانين والأعراف الدولية".

وأوضح أن "السودان غير مطالب بالقيام بأي إجراءات لإنبات ملكيته لتلك الأراضي (...) الطرف الذي يدعي ملكية الأراضي (في إشارة إلى إثيوبيا) عليه أن يثبت ذلك".

وتشهد العلاقات السودانية الإثيوبية توترا على خلفية قيام الجيش السوداني في 6 نوفمبر الماضي بالتوسع شرق البلاد، ضمن أراض كان يستغلها مزارعون إثيوبيون، واعتبرت أديس أبابا

الخرطوم - رفضت السلطة الانتقالية في السودان الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها شرقي البلاد في نوفمبر الماضي، وهو شرط طالبت به أديس أبابا لبدء مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين.

ويصر مراقبون أن موقف الخرطوم كان متوقفا، حيث يعتبر السودان تلك الأراضي تقع ضمن سيادته، وأن أي تراجع لن يكون مقبولا سياسيا أو شعبيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية منصور بولاد "موقفنا هو عدم الانسحاب من الأراضي التي تم استردادها في منطقة (الفضة) على الحدود الشرقية، هي أراض سودانية بموجب اتفاقية 1902".

وأضاف "انتشار الجيش السوداني على الشريط الحدودي مع إثيوبيا قرار نهائي لا رجعة فيه، وهو قرار مشروع ومدعوم بالقوانين والأعراف الدولية".

وأوضح أن "السودان غير مطالب بالقيام بأي إجراءات لإنبات ملكيته لتلك الأراضي (...) الطرف الذي يدعي ملكية الأراضي (في إشارة إلى إثيوبيا) عليه أن يثبت ذلك".

وتشهد العلاقات السودانية الإثيوبية توترا على خلفية قيام الجيش السوداني في 6 نوفمبر الماضي بالتوسع شرق البلاد، ضمن أراض كان يستغلها مزارعون إثيوبيون، واعتبرت أديس أبابا

الخرطوم - رفضت السلطة الانتقالية في السودان الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها شرقي البلاد في نوفمبر الماضي، وهو شرط طالبت به أديس أبابا لبدء مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين.

ويصر مراقبون أن موقف الخرطوم كان متوقفا، حيث يعتبر السودان تلك الأراضي تقع ضمن سيادته، وأن أي تراجع لن يكون مقبولا سياسيا أو شعبيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية منصور بولاد "موقفنا هو عدم الانسحاب من الأراضي التي تم استردادها في منطقة (الفضة) على الحدود الشرقية، هي أراض سودانية بموجب اتفاقية 1902".

وأضاف "انتشار الجيش السوداني على الشريط الحدودي مع إثيوبيا قرار نهائي لا رجعة فيه، وهو قرار مشروع ومدعوم بالقوانين والأعراف الدولية".

وأوضح أن "السودان غير مطالب بالقيام بأي إجراءات لإنبات ملكيته لتلك الأراضي (...) الطرف الذي يدعي ملكية الأراضي (في إشارة إلى إثيوبيا) عليه أن يثبت ذلك".

وتشهد العلاقات السودانية الإثيوبية توترا على خلفية قيام الجيش السوداني في 6 نوفمبر الماضي بالتوسع شرق البلاد، ضمن أراض كان يستغلها مزارعون إثيوبيون، واعتبرت أديس أبابا

الخرطوم - رفضت السلطة الانتقالية في السودان الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها شرقي البلاد في نوفمبر الماضي، وهو شرط طالبت به أديس أبابا لبدء مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين.

ويصر مراقبون أن موقف الخرطوم كان متوقفا، حيث يعتبر السودان تلك الأراضي تقع ضمن سيادته، وأن أي تراجع لن يكون مقبولا سياسيا أو شعبيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية منصور بولاد "موقفنا هو عدم الانسحاب من الأراضي التي تم استردادها في منطقة (الفضة) على الحدود الشرقية، هي أراض سودانية بموجب اتفاقية 1902".

وأضاف "انتشار الجيش السوداني على الشريط الحدودي مع إثيوبيا قرار نهائي لا رجعة فيه، وهو قرار مشروع ومدعوم بالقوانين والأعراف الدولية".

وأوضح أن "السودان غير مطالب بالقيام بأي إجراءات لإنبات ملكيته لتلك الأراضي (...) الطرف الذي يدعي ملكية الأراضي (في إشارة إلى إثيوبيا) عليه أن يثبت ذلك".

وتشهد العلاقات السودانية الإثيوبية توترا على خلفية قيام الجيش السوداني في 6 نوفمبر الماضي بالتوسع شرق البلاد، ضمن أراض كان يستغلها مزارعون إثيوبيون، واعتبرت أديس أبابا



انتهاكات مثيرة للقلق



دينا مفتي  
تطالب بعودة الجيش السوداني إلى الخط الفاصل

وبدت تصريحات أديس أبابا تصعيدية وليست محاولة للهدنة، ويعتقد سياسيون سودانيون أن هذا الموقف قد يكون بعد حصولها على تعهدات تركية بدعمها في أي تصعيد يجري في المنطقة.

وكان وزير الخارجية الإثيوبي قد قام قبل أيام بزيارة إلى أنقرة حظي خلالها بحفاوة كبيرة وصرح أثناءها بأن أنقرة مستعدة للتدخل كوسيط.